

تحليل وضعية الاقتصاد العالمي في ظل أزمة الركود والحرب على أوكرانيا

Analysis of the global economic situation in light of the recession crisis and the war on Ukraine

ياسين العايب¹ ، صندرة لعور²¹ جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، yassine.laib@univ-constantine2.dz² جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، Sandra.laouar@univ-constantine2.dz

النشر: 2023/03/31

القبول: 2023/03/28

الاستلام: 2022/12/27

ملخص:

أدت جائحة كوفيد 19 إلى ركود عالمي في سنة 2020 ، وعلى الرغم من التعافي السريع وتحسن مؤشرات الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الأخير قد اصطدم مجددا بالأزمة في أوكرانيا ، مما أدى إلى تباطؤ النمو مرة أخرى؛ وظهور أزمات جديدة مثل أزمة الطاقة وانعدام الأمن الغذائي.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أشكال الركود وسياسات التعامل معها، وكذلك تحليل الظروف الحالية والأسباب التي ساهمت في تراجع مؤشرات الاقتصاد العالمي.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة الأوكرانية كانت السبب الرئيسي في تباطؤ النمو وتدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي، نظرا للدور الذي تؤديه الدولتان في تزويد باقي الاقتصاديات الأخرى بالطاقة والسلع الأساسية، فتأثرت سلاسل الامداد وانعدم الأمن الغذائي وزاد الفقر وارتفعت معدلات التضخم، وهو الأمر الذي ساهم في استمرار الأزمة وعدم الاستقرار المالي في مختلف الدول.

الكلمات المفتاحية: أزمة الركود، مؤشرات الاقتصاد العالمي، الحرب على أوكرانيا.

Abstract:

The Covid 19 pandemic led to a global recession in 2020, and despite the rapid recovery of the global economy from it, the latter collided with the Russian invasion of Ukraine, which led to a slowdown in growth again; and the emergence of new crises such as the energy crisis and food insecurity.

This research aims to highlight the policies for dealing with economic recession crises, and analyze the current conditions and the reasons that contributed to the decline in global economic indices.

The study concluded that the spillovers from Russia's invasion of Ukraine has accelerated the global economic slowdown, leading to high commodity prices, adding to supply disruptions, increasing food insecurity and poverty, exacerbating inflation. This contributed to increasing pressure and financial instability in various economies.

Keywords: recession crisis, indicators of the global economy, war on Ukraine.

1. مقدمة:

شهدت بداية سنة 2020 العديد من التغيرات بسبب جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى تدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي، كتباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وذلك بسبب توقف الإنتاج وتعطل سلاسل

* المؤلف المراسل

الإمداد بعد تطبيق الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس، وسرعان ما تعافى الاقتصاد العالمي في سنة 2021 نتيجة لتكثيف الجهود الدولية وفعالية السياسات الاقتصادية، إلا أن ذلك التعافي لم يستمر إلا لشهر واحد من سنة 2022 متأثراً بالحرب الروسية الأوكرانية، حيث تدهورت الأوضاع في العديد من الاقتصاديات، خاصة النامية منها، لأنها لم تكمل تعافيتها بعد.

أثبتت الواقع أن آثار الحروب في الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي تنتقل إلى الدول ذات الارتباط التجاري بها، فالحرب على مصر وسوريا في سنة 1973، ساهمت في انتشار أزمة النفط على طيلة عشرية السبعينيات من القرن الماضي، كما أن الحرب الإيرانية في بداية الثمانينيات أدخلت الاقتصاد العالمي في أزمة ركود وأزمة مديونية فيما بعد، وفي الوقت الراهن لا يختلف المحيط العالمي عن ظروف أزمتي 1975، و1982 لأن روسيا وأكرانيا من الشركاء الرئيسيين في أسواق الطاقة والمواد الأولية والأساسية، إذ ينتظر أن يؤدي ذلك إلى قطع الإمدادات عن الدول المرتبطة بهما، فيكون التأثير مباشراً، أما بالنسبة لباقى الدول الأخرى فينتظر أن تتأثر اقتصاداتها بصفة غير مباشرة، وذلك بسبب الندرة وصعوبة استبدال الحصص الأوكرانية والروسية من أسواق أخرى.

1.1. إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الحرب الروسية على أوكرانيا في تدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فردية نوجز أهمها في ما يلي:

فيما تكمن أهم أوجه الاختلاف بين أزمتي الركود السابقة؟

ماهي السياسات العلاجية للركود التي ساهمت في تسريع التعافي؟

ماهي القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالحرب؟

2.1. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع تحليل وضعية الاقتصاد العالمي في ظل أزمة الركود والحرب على أوكرانيا أهمية بالغة، ويستمد تلك الأهمية من حدائته والتصورات التي يقدمها للأسباب الدافعة نحو الركود وتدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي ومن ثم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية على أوكرانيا.

3.1. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في النقاط التالية:

- تحليل مفهوم الركود الاقتصادي والسياسات المنتهجة لمواجهته.
- إبراز الظروف والأوضاع الاقتصادية الحالية من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد العالمي.
- تسليط الضوء عن الأسباب التي أدت إلى تدهور وتباطؤ مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي.

4.1. منهج الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الركود الاقتصادي والأسباب التي قادت إليه وكذا الآثار المترتبة عنه، وذلك من خلال تحليل ومناقشة عوامل تدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي.

5.1. هيكل الدراسة:

لبلوغ الأهداف المرجوة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، يركز المحور الأول منها على الإطار النظري للركود الاقتصادي، أما المحور الثاني فيهتم بسياسات علاج الركود الاقتصادي، وفي المحور الثالث عالجتنا من خلاله أسباب تدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، في حين حصصنا المحور الرابع لدراسة الأوضاع الحالية لمؤشرات أداء الاقتصاد العالمي.

6.1. الدراسات السابقة:

نتيجة لحدثة الدراسة خاصة فيما يتعلق بأثر الحرب على أوكرانيا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، فإلى يومنا الحاضر لم تظهر دراسة أكاديمية باستثناء تقارير المنظمات الدولية، والتي ستظهر في المتن من خلال الاحصائيات والتوقعات التي وفرتها، أما فيما يتعلق بدراسات الركود وسياسات علاجه فهناك العديد من الدراسات نبين أهمها فيما يلي:

1.6.1. دراسة Taylor 2017:

(John B. Taylor, les leçons de la grande récession, la revue COMMENTAIRE, N°)

(2017, -156)

بحثت هذه المقالة في الأسباب الرئيسية لأزمات الركود والدروس المستفادة منها وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط يعد السبب الرئيسي للتباطؤ قبل أزمة 1992، وذلك لنقص وضعف فعالية السياسات المالية والنقدية المعتمدة في معالجة الركود، وبينت وجود ارتباط قوي وتجريبي بين ضعف الأداء الاقتصادي في العشر سنوات الأخيرة وتحول السياسات نحو الحرية والاستقلالية، وأن التعافي الضعيف ما هو إلا نتيجة لركود عميق، لذلك لا يجب أن تكون السياسة هي سبب استمرار الأزمة فإذا كان الاقتصاد قادر على خلق فوائض في الأجل القصير يجب الاستمرار في السياسة التوسعية .

2.6.1. دراسة Laurence Ball وآخرون 2017:

(Laurence Ball, J. Bradford DeLong, and Lawrence H.,(2017) fiscal policy and full employment, in Confronting Policy Challenges of the Great Recession: Lessons for Macroeconomic Policy, Eskander Alvi, Editor Western Michigan University 2017)

بحثت هذه الدراسة في مشكلة استعادة العمالة بعد أزمات الركود، وعلاقة السياسة المالية بالبطالة، وخلصت الدراسة أن الاقتصاديات التي تتميز بانخفاض الطلب على العمل مع أسعار فائدة قريبة من الصفر، ينجح بها التوسع المالي في تخفيض الديون الحكومية طويلة الأجل لأنها لا تتحمل تكاليف التوظيف والعكس فإن الإصرار على اعتماد سياسة مالية انكماشية سيؤدي إلى زيادة الديون ويطيل من فترة الركود الاقتصادي ويضخم الضرر المتعلق بالعمالة والإنتاجية.

2. الإطار النظري للركود الاقتصادي:

يندرج الركود الاقتصادي في تفسيره تحت نظرية الدورة الاقتصادية التي تعبر وتصف مختلف التغيرات الملاحظة على ارتفاع وانخفاض الناتج الداخلي الخام (PIB) لاقتصاد معين، وسميت بدورة لأنها تعبر عن الفترة الزمنية التي تحتوي على ذروة واحدة وانكماش واحد للـ PIB ، ووفقا Robert E.lucas الحائز على جائزة نوبل سنة 1995 أن فهم الدورات الاقتصادية يساعد على الوصول إلى مرحلة النضج في البحث في مجال العلوم الاقتصادية ولا سيما البحث في الاقتصاد الكلي، هذا الأخير يأخذ جوهره من خلال الرقابة الصارمة من طرف الهيئات النقدية والمالية الدولية وخاصة ما ساهمت به السلطات النقدية الأوروبية التي حققت نجاحا في بالغ الأهمية في معالجتها للتضخم منذ انهيار نظام بروتن وودز، وعلى الرغم من ذلك النضج المقصود من طرف Robert E.lucas إلا أن الاقتصاد العالمي يشهد في المتوسط حدوث العديد من الأزمات العالمية بما فيها أزمات الركود الاقتصادي والتي حتى وإن لم تكن متماثلة من حيث الأسباب كانت متماثلة من حيث النتائج ومدة الانتشار.(Lucas , 2007, p7).

1.2 مفهوم الركود الاقتصادي:

يعبر الركود الاقتصادي عن الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي بما ينعكس على تراجع الناتج الداخلي الخام للدولة خلال ثلاثين على الأقل.(Taylor 2017, pp 808-809)، أما الركود العالمي فهو الانخفاض في مؤشرات النمو على المستوى الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي للفر (Kose and Terrones 2015,p53) . يعتمد تحليل الركود الاقتصادي على الاستدلال بالتميز بينه وبين التباطؤ والانخفاض في معدل النمو، إذ أن كلاهما يأخذ نفس الشكل في العديد من الأحيان، كونهما

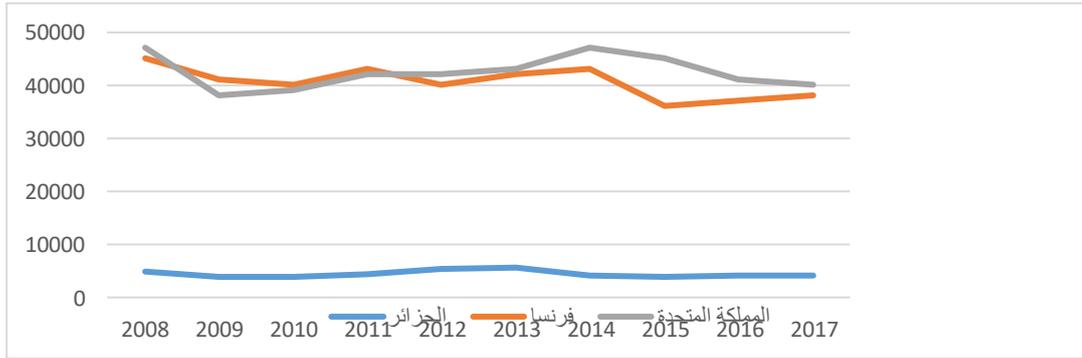
يعبران عن حالة من الانكماش الاقتصادي لفترة تتجاوز ستة أشهر، وبالتالي انخفاض الثروة والإنتاج والقدرة الشرائية لبعض شرائح المجتمع.

غالبا ما يتعلق الانخفاض في معدل النمو بتدهور قطاع معين خاصة إذا كان يشكل المورد الرئيسي للنتاج الداخلي الخام، كالدول المتخصصة في القطاع الزراعي والتي تتأثر بمعدلات التساقط، أو تلك التي تعتمد على الربيع كالجائر، فعند تراجع عائدات النفط تنعكس مباشرة على النمو، الأمر الذي يؤدي آليا إلى الدخول في سياسات إصلاح، كترشيد الاستهلاك وتقييد فاتورة الاستيراد. ولكن أعراض الركود تكون مفاجئة وغير متوقعة وحتى عالمية، ويتطلب معالجتها تدخل سياسات عالمية وعميقة لاسترجاع حصة السوق.

ويفسر الركود من خلال تراجع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نصيب الفرد من PIB في الجزائر وفرنسا والمملكة المتحدة خلال الفترة 2008-2017 الوحدة

دولار أمريكي



Source: <https://donnees.banquemondiale.org/indikator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن نصيب الفرد من PIB في الجزائر في فترة الركود لسنة 2009 لم يتأثر بنفس درجة تأثر نفس المؤشر في كل من المملكة المتحدة وفرنسا، لكنه تأثر بنسبة أكثر منهما بعد سنة 2014، بسبب تراجع عائدات النفط في الجزائر، وهو ما يؤكد أنه في تحديد مدلول الركود الاقتصادي يجب التركيز على تراجع نصيب الفرد من PIB ومدى استمرار ذلك التراجع.

2.2 . أهم أزمات الركود الاقتصادي منذ سنة 1975:

مر الاقتصاد العالمي بالعديد من أزمات الركود بعد أزمة سنة 1929، وتميزت كل منها بانخفاض حاد في معدلات النمو، واستمرار انخفاض نصيب الفرد من PIB لعدة سنوات، كما تميزت باختلاف الأسباب التي أدت إلى حدوثها، وفي ما يلي نستعرض أهم تلك الأزمات منذ سنة 1975 :

1.2.2. أزمة 1975:

جاءت أزمة الركود لسنة 1975 كنتيجة لتبعات الحرب على مصر وسوريا سنة 1973، أين قررت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط رفع أسعار النفط وخفض الصادرات منه، ثم قررت منظمة الأوبك اجراء عدة زيادات على امتداد سنة 1974، فارتفع سعر البرميل من دولارين قبل أكتوبر 1974 إلى 12 دولار سنة 1974، مما أدى إلى ارتفاع حاد في تكاليف الإنتاج المصحوبة بتضاعف معدلات التضخم وصلت في بعض الدول كفرنسا إلى 14% (barou, ting, 2015, p149) ، وارتفاع التكاليف أصبحت الشركات تقدم حجما أقل من السلع والخدمات، الأمر الذي عرض كل الدول المستوردة للنفط إلى الأزمة، فبعدها كان معدل النمو العالمي في حدود 1.8 % في سنة 1974، انتقل إلى 0.6 % سنة 1975، وحسب barou و ting فإن أزمة الركود لسنة 1975، على الرغم من تعميم تسميتها بالأزمة النفطية فهذه الأخيرة ليست المتسبب الرئيسي الوحيد فيها، بل ترجع أيضا إلى كونها حدثت في فترة مواتية للاضطرابات النقدية الملازمة للتضخم خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز.

2.2.2. أزمة 1982:

اعتبرت هذه الأزمة من أعنف أزمات الركود الاقتصادي التي مست العديد من الاقتصاديات مع بداية سنة 1980 إلى نهاية سنة 1983، وتعتبر وفقا لـ Rubin و Buchanan أكثر حدة من أزمة 1975، نظرا لاستمرارها لأكثر من ثلاثة سنوات في الاقتصاديات المتقدمة (Rubin and Buchanan, 2008, pp5-6)، ورغم تمكن هذه الأخيرة من خروجها بعد سنتين أو ثلاثة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، فإن العديد من الاقتصاديات السائرة في طريق النمو كالجزائر استمرت معها تلك الأزمة نتيجة لاتباعها لسياسة مديونية غير رشيدة من خلال الاعتماد على الديون قصيرة الأجل بعد سنة 1983 ضنا منها أن أزمة النفط ما هي إلا أزمة عابرة، إلا أن الواقع قد أثبت أن أسعار النفط لم تعرف الانفراج إلا في سنة 1999.

نتجت هذه الأزمة بدورها عن الأزمة النفطية لسنة 1979 أين سميت بالصدمة النفطية والصدمة النفطية الثانية، حيث أثرت على معدلات نمو الإنتاج النفطي سلبا خلال الحرب الإيرانية وبالتالي تأثر العرض العالمي للنفط الذي انخفض بمليونين برميل يوميا.

3.2.2. أزمة 1991:

تعتبر هذه الأزمة بمثابة امتداد لأزمتي 1975 و 1982، إلا أنها تختلف عنهما من حيث الأسباب؛ إذ أن أسباب الركود لم تكن ترجع إلى الصدمة النفطية، وإنما كانت نتيجة للسياسات الانكماشية المتخذة من طرف الحكومات وعلى وجه الخصوص البنوك المركزية بسبب التخوف من التضخم المتوقع في ظل أزمتي الادخار

والقروض العقارية على طيلة عشرية الثمانينيات، وأضاف Walsh سببا آخر للأزمة يتعلق بفقدان الثقة بين المؤسسات الاقتصادية والنظام المالي والمستهلكين أيضا، هذه الشريحة الأخيرة تعرضت للتشاؤم وفقا له مما أثر على سلوكها المالي (Walsh, 1993, p33)، في هذا الإطار يذهب Guénette إلى أبعد من ذلك حيث بين أن السياسات النقدية التحوطية في أمريكا ساعدت في انتشار الأزمة إلى الدول الأوروبية (Guénette and all, 2022, p9).

على الرغم من انتهاء الركود في سنة 1991، إلا أن التباطؤ في معدلات النمو استمر لعدة سنوات، ولم يشهد تحسنا إلا في سنة 1994، وذلك لارتباط الأزمة بعدة متغيرات أخرى حيث تزامنت مع تباطؤ قطاع البناء الذي سجل تشبعا خلال عشرية الثمانينيات وانخفاض حجم الصادرات (Gardner and All, 1994, p3).

4.2.2. أزمة 2009:

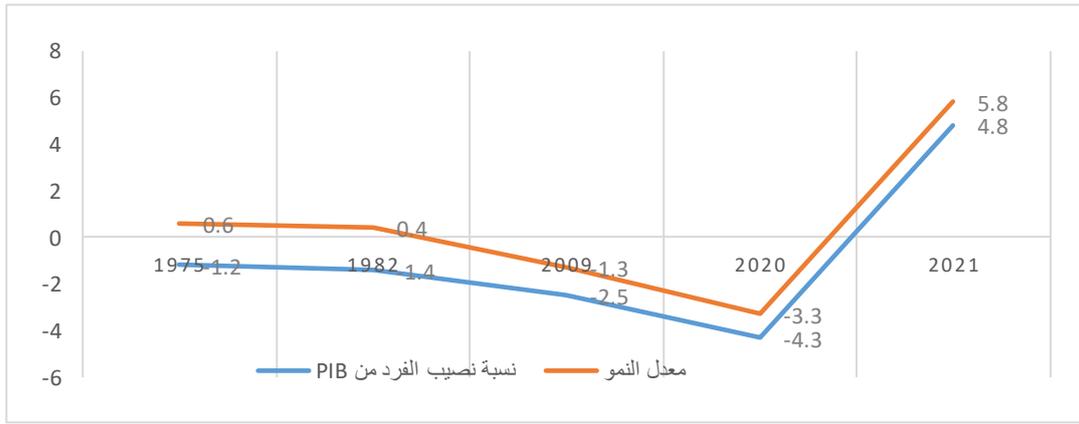
تعتبر أزمة 2009 عن حالة من الركود والتدهور العام للاقتصاد العالمي كونها جمعت بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية آنذاك (أزمة الرهن العقاري، والأزمة المالية 2008)، واختلف الاقتصاديين حول بدايتها نظرا لاختلاف أثارها وطول مدتها من دولة إلى أخرى، حيث أن العديد من الدول كفرنسا لم تتمكن من الخروج منها إلا مع بداية سنة 2013، يرى Bernanke أن أزمة الرهن العقاري المتمثلة في انخفاض أسعار العقارات والخسائر في قروض الرهن العقاري للمقترضين ذوي الجدارة المنخفضة ما كانت لتمتد إلى أزمة ركود لو لا نقاط الضعف الهيكلية التي طبعت النظام المالي لا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر والاستشراف. إذ أطلق عليها المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (الولايات المتحدة الأمريكية) تسمية الأزمة العظمى (Wirth, Rivaud, 2010, p165)، وهي نفس التسمية التي اعتمدها صندوق النقد الدولي رغم تعافي معظم الاقتصاديات المتطورة منها بسرعة، حيث بين Wolf أن التعافي من أزمة 2009 كان فريدا من نوعه وسريعا بالمقارنة مع الأزمات السابقة وذلك حسب العديد من الخبراء الاقتصاديين (Wolf, 2012)، كخبراء صندوق النقد الدولي.

5.2.2. أزمة 2020-2023:

نتجت أساسا هذه الأزمة عن إجراءات الحجر الصحي والذي شرع في تطبيقه مع بداية شهر فيفري 2020 في معظم الدول، الأمر الذي أثر مباشرة على سلاسل الإمداد بفعل غلق الموانئ والمطارات وفي بعض الأحيان مدن بأكملها كمدينة شنغهاي، ومع بداية أفريل 2020 سجلت المؤشرات الرئيسية للبورصات خسائر في حدود 30 %، وزيادة معدلات البطالة، ويرى Guénette أن الركود العالمي لعام 2020 كان فريداً من نوعه وأدى إلى أكبر انكماش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من الناحيتين الإجمالية والفردية، منذ الحرب العالمية الثانية (Guénette, 2022, p9).

وسرعان ما استعاد الاقتصاد العالمي عافيته في سنة 2021 مسجلا معدلات نمو محسوسة في حدود 5.8% بالمقارنة مع سنة 2020 التي سجلت معدل نمو سالب، إلا أن الاقتصاد العالمي اصطدم بأزمة الحرب على أوكرانيا، الأمر الذي يعزز من احتمال امتداد الأزمة إلى ما بعد سنة 2024، وما يترتب عنها من ارتفاع في أسعار البترول خاصة بعد الشروع في تطبيق العقوبات على تصدير النفط الروسي في أبريل 2023، والشكل البياني التالي يوضح نسبة نصيب الفرد من PIB ومعدل النمو خلال الخمسة أزمات للركود.

الشكل رقم(02): نسبة نصيب الفرد من PIB ومعدل النمو خلال الخمسة أزمات للركود



Source: <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

ما يلاحظ من خلال الشكل البياني أن جميع أزمات الركود تميزت بتسجيل معدل نمو سالب لنصيب الفرد من PIB، وكانت أسوأ النسب المسجلة خلال أزمة كوفيد 19، ومع ذلك لا تعتبر أعنف أزمة بالمقارنة مع الأزمات السابقة لأن الاقتصاد سرعان ما تعافى حيث سجل معدل نمو بنسبة 5.8% سنة 2021.

3. سياسات علاج أزمات الركود:

اتسمت سياسات علاج الركود الاقتصادي في مختلف الأزمات السابقة بالتركيز على السياستين المالية والنقدية، واعتمدت على نفس العناصر المعتمدة في معالجة أزمة ثلاثينيات القرن الماضي، ومع ذلك يظهر الجدل والنقاش خلال كل أزمة حول مدى نجاعة تلك السياسات في تحقيق الإيجابيات المنتظرة منها، كما يظهر الجدل أيضا فيما يتعلق بالاعتماد على أدوات جديدة من غير التحفيزات الجبائية وتخفيض معدلات الفائدة.

1.3. السياسة المالية:

وضعت السياسة المالية في محور سياسات الخروج والتعافي من الركود والتخفيف من الانكماش خلال مختلف الأزمات السابقة، وكآلية لتحفيز الانفاق بما يتوافق تماما والفكر الكنزري فيما يتعلق بدور الانفاق الحكومي في

تحفيز الإنتاج في ظل الأزمات (Taylor, 2009, pp 550-555)، حيث قدمت الحكومات مدفوعات مؤقتة للأفراد خلال أزمات 1982، 1991، 2008 بهدف زيادة الدخل الفردي المتاح مما حقق نتائج مقبولة، إلا أنه لم يفعل الاستهلاك الكلي في أزمة 2009 إلا بنسبة ضعيفة (Taylor, 2014, p63).

وعلى أعقاب أزمة 2008 ورغم الحزمة من الإجراءات التحفيزية أكد Cogan وآخرون أن تلك التحفيزات لم تساهم حتى في تحفيز الاستهلاك الحكومي ويرجع ذلك وفقا له إلى النتائج الضعيفة لنفس الحزمة المعتمدة خلال أزمتي 1975 و 1982 (Cogan and all, 2010, p285) ، وهنا يظهر التعارض في استدلاله واستدلال Taylor من حيث النتائج المحققة للحزمة التحفيزية قبل أزمة 2008، لكنهما يتفقان حول نتائجها خلال أزمة 2009، وهنا يرى Taylor أن التشكيك في دور الانفاق الحكومي كان سببا في حد ذاته في عدم نجاح السياسة المالية، وبين في هذا الإطار Mian و Sufi أن الانفاق الحكومي خلال أزمة 2008 وأزمة 1991 لم تكن له إلا تأثيرات مؤقتة على الاستهلاك ليتضاءل سريعا بعد ذلك حيث انخفض معدل النمو فور تخفيض الانفاق الحكومي في العديد من الدول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (Mian, and Sufi, 2012, p1110).

بين Taylor أنه من الصعب ملاحظة أثر مثل هذه السياسة على تعافي الاقتصاد بوتيرة أسرع (Taylor, 2014, p63)، حيث أن الحزمة التحفيزية حقيقة تعطي نتائج أفضل في الأجل القصيرة جدا، لكنها لا تعمل على تعافي الاقتصاد بصفة مستدامة أي أنها لا تضمن استمرارية تحقيق الاقتصاد لمعدلات نمو مقبولة وتتماشى مع حجم الانفاق، فهي بذلك تحقق تعافي بطيء بل أبعد من ذلك قد تترك الاقتصاد في ديون لسنوات لاحقة، وهو بالضبط ما يعاني منه اقتصاد اليونان وبولونيا الى يومنا الحاضر (2022)، وكذلك هو الحال بالنسبة للإعفاءات الضريبية على الرواتب في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية سنتي 2011 و 2012 أين أدت إلى تعزيز الاقتصاد إلا أنها توقفت على تحقيق النتائج المنتصرة منها بعد سنة 2012.

على عكس الرأي العام القائل بأن السياسات المالية التوسعية تعمق من حجم مشكلة الدين والعجز الحكومي، فإن Laurence يؤكد أن الانفاق الحكومي المتمثل في الإعفاءات الضريبية والمدفوعات المؤقتة للأفراد تزيد من حجم الدين والعجز في الأجل القصيرة فقط ولن تكون لها آثار ذات دلالة معنوية في الأجل الطويلة، ويستند في تدعيم استدلاله على الزيادة الناشئة في الإنتاج والتوظيف، بل بالعكس فهو لا ينصح باتباع سياسة انكماشية خلال فترة الركود لأنها ستزيد في طول مدة الأزمة (Ball and all., 2017, p101) ، وهو نفس ما أكده Babajide حيث بين أن التخفيضات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2012 حالت دون أن تستمر الأزمة لأكثر من سنة، وذلك على الرغم من عدم تحقيقها لإيجابيات معتبرة في التأثير على البطالة التي

قاربت نسبة 10 ٪، وهي نسبة أفضل من تلك التي خلفتها أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي والتي كانت في حدود 24٪ (Babajide , 2019,p2) .

ارتكزت السياسة المالية أساساً على الإعفاءات الجبائية والانفاق الحكومي، وعلى الرغم من اعتمادها في مختلف الاقتصاديات المتضررة من الأزمة وخلال مختلف الأزمات السابقة، فإن الجدل والتعارض في الآراء كان يدور حول المسائل التالية:

- ترك آثار سلبية لأنها تعمق من حجم العجز والدين في السنوات اللاحقة.
 - تحقيق آثار إيجابية في الأجل القصيرة فقط.
 - تحقيق آثار إيجابية في الأجل القصيرة والأجل الطويلة لأن العجز سيتم امتصاصه من خلال الأثر الإيجابي للتوظيف على الإنتاج.
- وبصفة عامة تظهر السياسة المالية كضرورة حتمية للتخفيف من حدة أزمة الركود لأنها تكبح مدة انتشار وطول الأزمة، وتساعد إلى جانب السياسة النقدية على تعافي الاقتصاد.

2.3 . السياسة النقدية:

سعت العديد من الدول إلى سد الثغرات التي خلفها الجدل الدائر حول دور السياسة المالية وعلى وجه الخصوص الحزمة التحفيزية ودور الانفاق الحكومي في المعالجة السريعة للركود الاقتصادي، وإدراكاً لخطورة الموقف، عملت البنوك المركزية على تجنب الأخطاء التي ارتكبت خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، للحفاظ على تدفق الائتمان وزيادة ثقة المستهلك، بأن أقرضت مبالغ كبيرة من الأموال، حتى للبنوك الأجنبية وتقديم التسهيلات غير المصرفية، مثل الوسطاء والتجار، وصناديق المال، ومشتري الديون المورقة، مع سعر فائدة على إعادة التمويل يقارب الصفر.

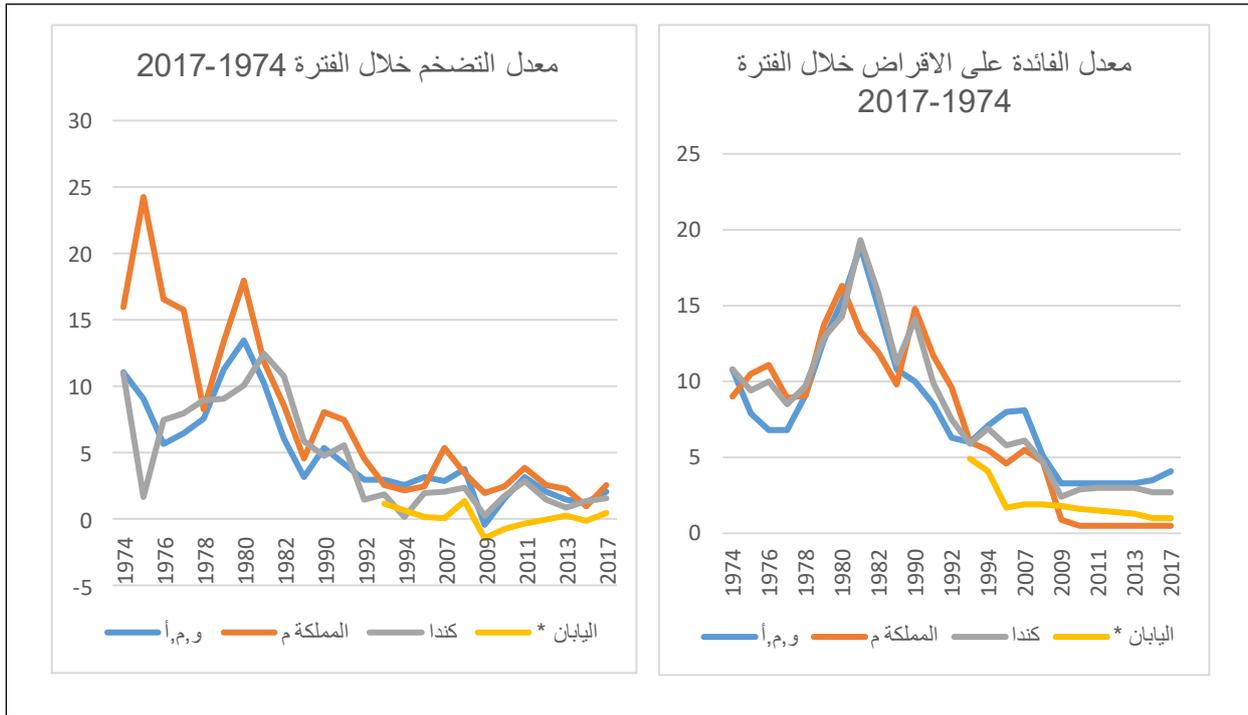
يضع Barofsky البنوك المركزية في مركز سياسات الإنقاذ من وجهة نظر السياسة المالية والخزينة (Barofsky, 2012,p200) ، لأن تكلفة السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية ستتحملها الخزينة، فنظرياً يؤدي الانكماش إلى التحكم في التضخم لكنه يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة ومن ثم تباطؤ معدلات النمو في الأمد الطويل، في حين يؤدي التوسع إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى درجة عدم قدرة معدلات الفائدة على امتصاصه، مما يؤدي بدوره إلى ضعف الادخار ومن ثم الاستثمار.

لم تتدخل السياسة النقدية بمختلف أدواتها في إدارة أزمات الركود إلا من خلال التأثير في معدل الفائدة المدار من طرف البنوك المركزية، وعمليات السوق المفتوحة، ومواجهة التضخم ووضع هامش بينه وبين معدل

الفائدة المدار، خاصة بعد ظهور قاعدة تايلور Taylor في سنة 1992، وهي عبارة عن مؤشر لتحديد سعر الفائدة الضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير مع الحفاظ على معدل نمو مقبول، فقاعدة تايلور تقيس مستوى معدلات الفائدة الكفيل بتحقيق التوازن بين التضخم والنمو، وعند ارتفاع معدل التضخم تتجه البنوك المركزية إلى رفع معدل الفائدة لامتصاص التضخم، أما في حالة الركود فتقوم بتخفيضه لتشجيع الاقتراض والاستهلاك.

اختلفت السياسة النقدية لإدارة أزمات الركود بعد سنة 1992، عن السياسة النقدية التي اعتمدت خلال أزمة 1975، وأزمة 1982، حيث اعتمدت هتين الأزمتين على سياسة نقدية انكماشية بحتة، وذلك لارتباط الركود بارتفاع قياسي لمعدلات التضخم، والشكل البياني التالي يبين تطور معدلات الفائدة على الإقراض ومعدل التضخم في أهم الاقتصاديات خلال الفترة 1974-2017.

الشكل رقم(03): تطور معدلات الفائدة على الإقراض ومعدل التضخم في أهم الاقتصاديات خلال الفترة 2017-1974.



Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=CA-US-GB-JP&name_desc=false

يؤكد الشكل البياني أعلاه تبني البنوك المركزية لسياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم خلال فترة الركود حيث ارتفعت معدلات الفائدة على الإقراض في سنة 1974 إلى نسبة 10.8% في كندا، وفور انخفاض معدل التضخم من 11% إلى نسبة 1.7% في سنة 1975، انخفضت معدلات الفائدة إلى 9.4%، وهو نفس الاجراء في باقي الدول، حيث انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1975، من 11% إلى

9.1%، وعندها خفضت الفائدة من 10.8% إلى 9.7%. لتتعلق بعدها السلطات النقدية في تطبيق السياسة النقدية التوسعية لتشجيع الإقراض واستدراك التباطؤ في معدل النمو، وذلك من خلال تخفيض معدلات الفائدة إلى 6.8% في المتوسط في الولايات المتحدة و 9% في كندا.

مع مشارف أزمة الركود لسنة 1982 شرعت البنوك المركزية مجددا في تطبيق السياسة النقدية الانكماشية لمواجهة التضخم الذي سجل أعلى مستوى له منذ تلك الفترة إلى يومنا الحاضر (2022)، حيث سجل في سنة 1982 نسبة 13.5% في الولايات المتحدة و 18% في المملكة المتحدة ونسبة 10.1% في كندا، وتجسدت معالم السياسة الانكماشية في رفع معدلات الفائدة على الإقراض إلى 15.8% في كندا، و 11.9% في المملكة المتحدة، و 14.9% في الولايات المتحدة الأمريكية، لتنتهي بذلك عهد المستويات المرتفعة لمعدلات الفائدة على الإقراض، وتنتقل إلى السياسة النقدية التوسعية بعد ظهور قاعدة فيشر حتى في ظل الركود وبغض النظر عن نسبة الفائدة الحقيقية.

انتهجت البنوك المركزية سياسة توسعية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي لمواجهة أزمة الركود حيث استقرت معدلات الفائدة في النصف الثاني لعشرية التسعينيات عند حدود 6% في كل من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وعند حدود 2.8% في كندا و 0.5% في المملكة المتحدة بعد أزمة الرهن العقاري، ومن خلال تلك المعدلات المنخفضة كانت السياسة النقدية حاسمة للحد من الانكماش الاقتصادي واستعادة القطاع المالي لسلامته خاصة في الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الأسواق الناشئة على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم (Guénette , 2022, p18) ، حيث ثبتت الولايات المتحدة مع نهاية سنة 2022 معدل الفائدة المدار عند حدود 4.5% والمملكة المتحدة عند حدود 3.5% (Dokko , 2011, p240) ، وذلك لمواجهة الأوضاع الراهنة خاصة بعد أزمة كوفيد 19 ، حيث اعتمدت البنوك المركزية على الأدوات التي حققت نتائج مرضية خلال أزمة الرهن العقاري وأزمة الركود لسنة 2009، حيث اعتمدت على سياسة السوق المفتوحة، وفي هذا الإطار قام البنك الفدرالي الأمريكي بشراء سندات الخزينة وسندان الرهن بقيمة 700 مليار دولار في سنة 2020، كما قام بنك اليابان في نفس الإطار بشراء ما قيمته 300 مليار جنيه، أما البنك المركزي الأوروبي فقام بشراء 120 مليار أورو.

وفي إطار تعزيز سوق رؤوس الأموال تدخلت البنوك المركزية في إطار السياسة النقدية الكيفية في تشجيع القروض للمؤسسات الاقتصادية من خلال عمليات التمويل طويلة الأجل المستهدفة (T.L.T.R.O)، ومخطط التمويل لأجل مع حوافز إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (T.F.S.W.A.I for SMEs)

لعل أهم العوامل التي أدت بالبنوك المركزية إلى عدم الرجوع إلى السياسة النقدية الانكماشية أثناء الأزمة هي الدروس المستفادة من أثارها خلال أزمة 1975، وأزمة 1982 أين تمكنت من كبح التضخم إلا أن تكلفتها على تقلص النشاط والبطالة كانت جد مرتفعة، حيث بلغت هذه الأخيرة في سنة 1982 نسبة 10.8% في الولايات المتحدة الأمريكية ونسبة 11.3% في المملكة المتحدة، في حين كان معدل النمو في الولايات المتحدة -1.8% و2% في المملكة المتحدة، وتجدر الإشارة إلى أن تدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن وما تشير إليه أزمة 2020 من تسارع لمعدلات التضخم خاصة في الاقتصاديات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت معدل تضخم في حدود 9.2%، تنبء بضرورة الرجوع للسياسة الانكماشية للحفاظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة، فبعدما كان معدل الفائدة المدار في حدود 0% في منطقة الأورو، و0.25% في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2020، تم رفعه نسبياً مع مشارف سنة 2022، والشكل البياني التالي يوضح تطور معدلات الفائدة خلال السداسي الثاني من سنة 2022 في بعض الاقتصاديات المتقدمة .

الجدول رقم (01): تطور معدل الفائدة المدار خلال السداسي الثاني لسنة 2022

الدولة	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الو.م.أ	2	2.5	3.3	3.3	4	4.5
المملكة المتحدة	1.25	1.75	2.25	2.25	3	3.5
فرنسا	0.75	0.5	1.75	2	2	2.5
كندا	1	2.5	2.5	3.5	3.75	4.25

Source : <https://fr.tradingeconomics.com/canada/interest-rate>

يبين الجدول أن هناك تطور محسوس في معدل الفائدة المدار في الاقتصاديات المتقدمة، حيث ارتفعت تلك المعدلات إلى المستويات التي كانت عندها خلال أزمة الركود لسنة 2009، ويرجع ذلك الارتفاع بالدرجة الأولى إلى محاولة تلك الدول إمتصاص المستوى المرتفع للتضخم خاصة مع بداية سنة 2023، التي يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتضاعف معدلات التضخم فيها.

4. أسباب تدهور مؤشرات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن:

يواجه الاقتصاد العالمي حالياً العديد من الأزمات كتباطؤ معدلات النمو وزيادة أسعار الطاقة، وانخفاض القوة الشرائية التي تزامنت مع ظهور أزمة الغذاء وزيادة معدلات الفقر، وفي ما يلي نبين أهم الأسباب التي أدت على ركود الاقتصاد العالمي سنة 2020، وما بعدها.

1.4. جائحة كوفيد 19:

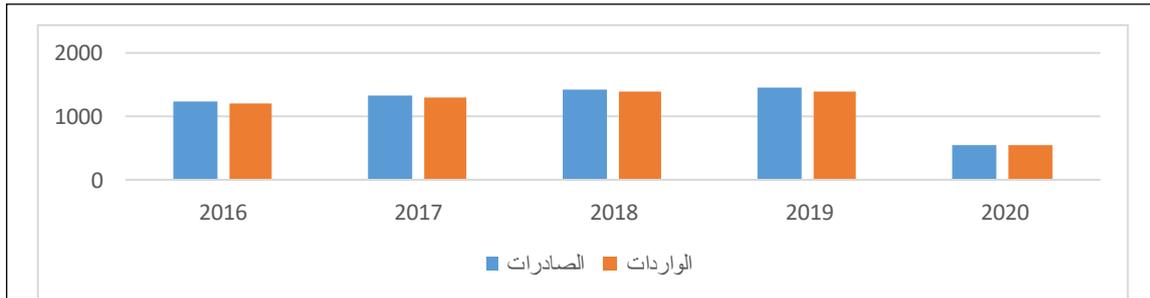
أفرزت جائحة COVID-19 أكبر ركود عالمي فريداً من نوعه في سنة 2020، فنشأ أكبر انكماش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وتأكدت أولى الإصابات بالفيروس في شهر ديسمبر

2019 في مدينة ووهان الصينية، وسرعان ما انتشر الوباء عبر مختلف دول العالم، الأمر الذي أسفر عن شروع الحكومات في غلق مؤسساتها وحدودها للحد من انتشار الفيروس مع القيام ببعض الإجراءات الأخرى التي اتسمت في العديد من الأحيان بعدم الوضوح ونقص الفعالية وضعف التنظيم، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لمعظم الدول بما يتوافق تماما ونظرية انتقال الصدمات التي تركز على العوامل التفسيرية للأزمات وتأثيراتها على الاقتصاد الكلي والمجالات الأخرى كالحياة الاجتماعية.

بين العديد من الاقتصاديين كمديرة صندوق النقد الدولي أن أزمة كوفيد 19 كانت أعنف من أزمة 2008 على اعتبارها قوة قاهرة، وأثرت الأزمة على مؤشرات الاقتصاديات من خلال الإجراءات الوقائية الطوعية والحتمية المفروضة من طرف الدول وفقا لما يلي:

- صدمة العرض السلبية والتي تعبر عن الانخفاض السريع للإنتاج وغلق المصانع وتوقف المشاريع، وعلى الرغم من تأثر مختلف دول العالم بهذه الصدمة إلا أن آثارها كانت متفاوتة، وبرزت أكثر في الدول التي لا تتميز بالتنوع الاقتصادي وتعتمد على قطاع معين فحسب كقطاع السياحة والنقل الذي كان من أكثر القطاعات تأثرا بالجائحة ومن ثم التأثير على الاقتصاد، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(04): قيمة التجارة في قطاع السياحة والأسفار (الوحدة بليون دولار)



Source : https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/wts2021_f/wts21_toc_f.htm.(date de consultation : le 10/11/2022).

يلاحظ من خلال الشكل أن صادرات قطاع السياحة والأسفار تأثر بالجائحة بنسبة 62٪ خلال سنة 2020، في حين انخفضت الواردات خلال نفس السنة بنسبة 60٪.

- صدمة الطلب السلبية وتتمثل هذه الصدمة في كبح الاستهلاك العائلي وتأجيل برامج الاستثمار والتنمية، والجدول التالي يعبر عن نسبة انخفاض الطلب في شهر أبريل 2020.

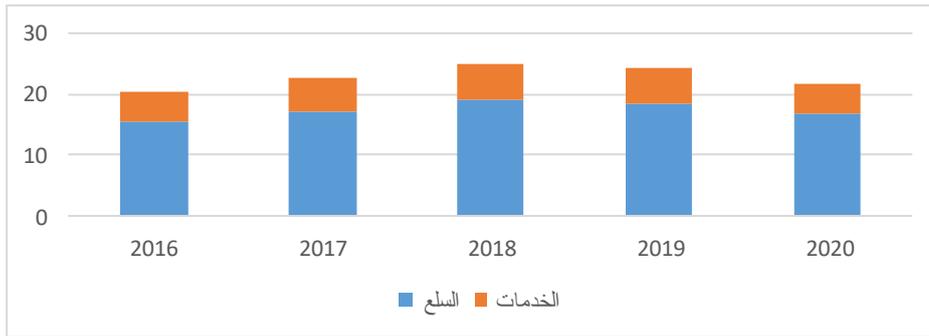
الجدول رقم(02): نسبة انخفاض الطلب في شهر أبريل 2020.

العالم	اليابان	الصين	و.م.أ.	المملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي	اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الاقتصاديات نسب الانخفاض
19-	10-	15-	23-	27-	34-	39-	36-	23-	34-	نسبة انخفاض الطلب
19-	12-	11-	24-	26-	26-	35-	29-	19-	30-	الصدمة الى PIB

Source: Heyer E., Timbeau X.,(2020) évaluation de la pandémie de covid-19 sur l'économie mondiale, Revue de l'OFCE, N 166, p76.

- اضطراب وتدبب سلاسل الامداد والنااتجة عن صدمة العرض السلبية؛ إذ أن توقف الإنتاج محليا أثر مباشرة على حركية السلع الوسيطة محليا ومن ثم على العلاقات التجارية بين الدول، والشكل البياني التالي يبين نسبة انخفاض العمليات التجارية على المستوى الدولي خلال سنة 2020.

الشكل رقم (05): تطور حجم التجارة الدولية من السلع والخدمات (الوحدة تريليون دولار)



Source : Examen statistique du commerce mondial 2021, disponible sur le site web : https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/wts2021_f/wts21_toc_f.htm. (date de consultation : le 10/11/2022)

- يظهر الشكل البياني أعلاه بوضوح الانخفاض الحاد في اجمالي عمليات التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنة 2020، وذلك بنسبة 8%، وهو ما يعكس حقيقة تأثر سلاسل الامداد على المستوى الدولي، ودورها في الركود الاقتصادي، إلا أن نسبة تأثر الاقتصاديات كانت متفاوتة حيث كانت أعلى نسبة تأثر في دول الشرق الأوسط وذلك بنسبة 22%، تليها الدول الإفريقية بنسبة 16%، والدول الأوروبية بنسبة 6.6%.

- تخفيض ساعات العمل وتزايد البطالة، ساهمت إجراءات الحجر الصحي في تسريح العمال خاصة في الوحدات المتضررة مما أثر على انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، مما ساهم في انخفاض القيمة المضافة والجدول التالي يبين أثر الإجراءات الوقائية على الشغل والقيمة المضافة.

الجدول رقم (03): أثر جائحة كوفيد 19 على الشغل والقيمة المضافة في سنة 2020.

و.م.أ	المملكة المتحدة	اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	ألمانيا	
14.6-	2.8-	3.1-	1.2-	0.9-	4.4-	نسبة انخفاض الشغل
22-	25-	36-	32-	30-	24-	نسبة انخفاض القيمة المضافة

Source : Heyer E., Timbeau x.,(2020), évaluation de la pandémie de covid-19 sur l'économie mondiale, Revue de l'OFCE , N 166, p86.

يلاحظ من خلال الجدول انخفاض حاد في مستوى الشغل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا التي فقدت 4.4 % من اجمالي مناصب الشغل، منها 1.5 مليون منصب لا يستفيد من نظام التأمين على البطالة، وهو ما يعكس حقيقة درجة تأثر مؤشرات الاقتصاد العالمي بصدمة الجائحة، ويرى Bock وآخرون أن الاقتصاديات حاليا بما فيها الاقتصاديات المتقدمة تواجه أزمة في توظيف المسرحين من العمل (Bock,2022, p11)، وذلك رغم تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد 19، لأنه اصطدم مجددا بإعلان الحرب على أوكرانيا.

2.4. الحرب في أوكرانيا:

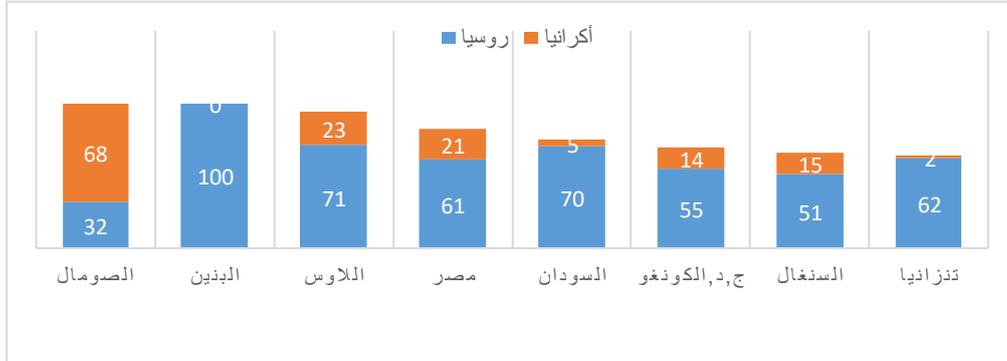
منذ اعلان الحرب على أوكرانيا تم تعديل التوقعات بشأن المؤشرات الاقتصادية بنظرة تشاؤمية، حيث توقعت المؤسسات المالية الدولية انخفاض معدل النمو بسبة 3 %، وارتفاع التضخم بسبب المزيد من الاضطرابات التي تتعرض لها سلاسل الإمداد في كلا البلدين كونهما من الموردتين الرئيسيين للطاقة والمنتجات الزراعية (European Investment Bank, 2022,p3)، فارتفعت أسعار السلع التي تعتمد على صادراتهما خاصة تلك التي يصعب استبدالها وتعويضها من دول أخرى، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك خاصة في دول الاتحاد الأوروبي وذلك بنسبة 1.1 % سنة 2022 (European Investment Bank, 2022,p3). ويمكن ابراز أهم آثار الحرب على أوكرانيا فيما يلي:

1.2.4 الآثار على الغذاء:

تساهم أوكرانيا وروسيا بنسب كبيرة في التوريد بالغذاء والطاقة، وعلى إثر الحرب القائمة بينهما أصبح من الصعب وصول المنتجين إلى المواد الموردة من طرفهما سواء تعلق الأمر بالمحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها المؤسسات الإنتاجية أو الأسمدة التي يعتمد عليها المزارعين من باقي الدول، وهو ما زاد في أسعار المواد الغذائية بنسبة 22.9% خلال سنة 2022 (World Bank Group, April 2022,p6)، خاصة في الدول

التي تتميز بحساسية الاستهلاك تجاه الغذاء، والشكل البياني التالي يوضح النسبة المئوية للقمح المستورد من روسيا وأكرانيا في بعض البلدان النامية أو أكثر الدول تأثراً بأزمة الغذاء الناتجة عن الحرب بين البلدين.

الشكل رقم (06): النسبة المئوية للقمح المستورد من روسيا وأكرانيا في بعض البلدان النامية (2020)



Source : <https://www.statista.com/chart/27181/least-developed-countries-dependent-on-wheat-from-russia-ukraine/> (date de consultation le 21/09/2022)

يبين الشكل البياني أن الغذاء في البنين والصومال سيتأثر أكثر من باقي الدول بسبب الحرب، كونهما يعتمدان بنسبة 100% في تلبية احتياجاتهما إلى القمح من أوكرانيا وروسيا، وباقي الدول المبينة في الشكل أمنها الغذائي مهدد هي الأخرى بالحرب نظراً لأن وارداتها مركزة لدى هذين البلدين.

تبرز أهمية الخطر وتهديد الأمن الغذائي في العديد من دول العالم بسبب ارتفاع أسعار الغذاء من خلال انخفاض الصادرات الروسية خلال سنة 2021، والتي ينتظر أن تتضاعف نسبة انخفاضها خلال سنة 2023 (UNCTAD, 2022,p3-4)، بعد تعميق الحظر والعقوبات المفروضة على روسيا، وفي هذا الإطار تتوقع هيئة الأمم المتحدة أن يشمل الفقر أكثر من 553 مليون شخص (United Nations, 2022,p6)، وبطبيعة الحال ستزداد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة كادت أن تستأصل الفقر قبل جائحة كوفيد 19، وكل ذلك بسبب الانخفاض الحاد في الصادرات الروسية خلال سنة 2021.

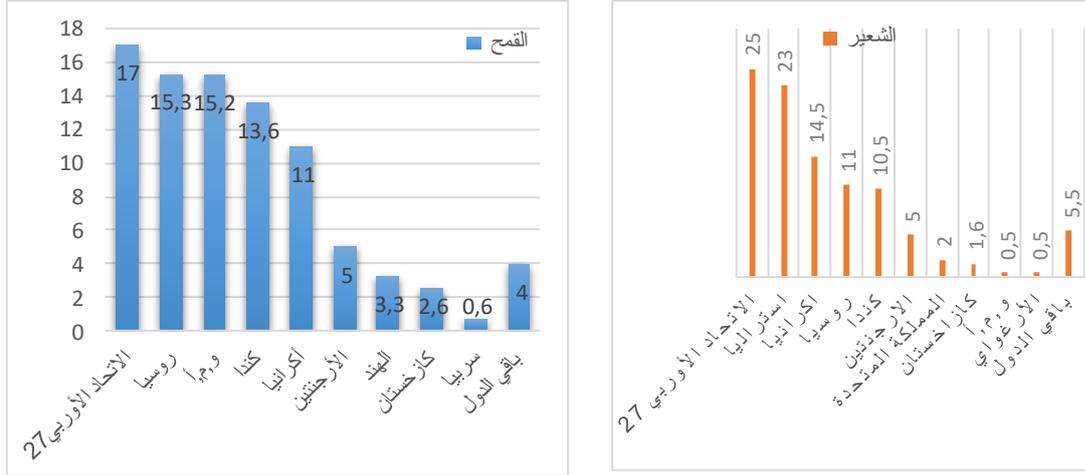
الشكل رقم (07): الصادرات الروسية من أهم المحاصيل الزراعية خلال سنتي 2020/2021 (ألف طن متر).



Source: <https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf> (date de consultation le 12/11/2022)

يبين الشكل البياني أن جميع الصادرات من المحاصيل الزراعية الروسية قد انخفضت خلال سنة 2021 باستثناء الصادرات من الذرة. وتبرز بدقة أزمة الغذاء من خلال نسبة مساهمة روسيا وأكرانيا في الإنتاج العالمي للقمح والشعير، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): أكثر البلدان المصدرة للقمح والشعير (حتى جوان 2022) %



Source: <https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf>

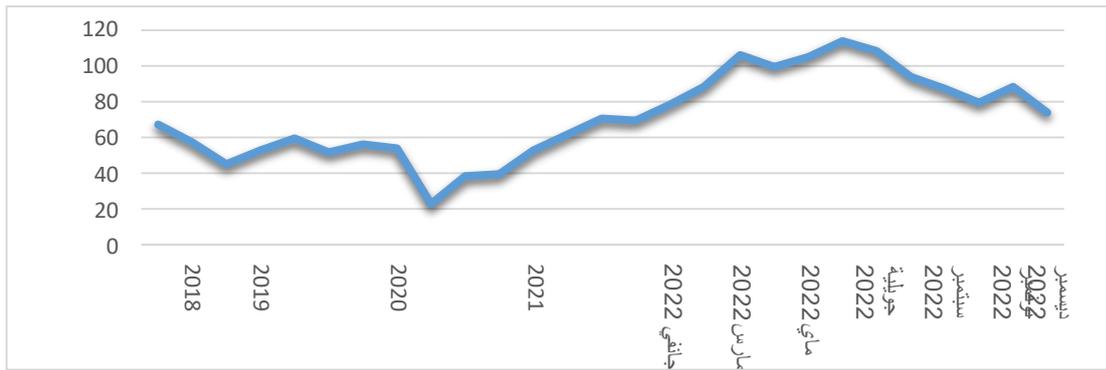
تأتي روسيا في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوروبي في تصدير القمح وذلك بنسبة 15.3%، وتحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث تصدير الشعير بعد كل من دول الاتحاد الأوروبي وأستراليا وأكرانيا، في حين تحتل هذه الأخيرة المرتبة الخامسة عالميا بنسبة 11% من حيث تصدير القمح وذلك بنسبة مساهمة 11% عالميا، والمرتبة الثالثة عالميا من حيث تصدير الشعير وذلك بنسبة 14.5%.

2.2.4. الآثار على أسعار الطاقة:

عرفت أسعار الطاقة ارتفاعا محسوسا قبل الحرب المعلنة على أوكرانيا في شهر فيفري 2022، وكان الارتفاع نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كوفيد 19، والزيادة النسبية للطلب. وبما أن روسيا بمثابة الشريك الرئيسي في سوق الطاقة، فإن الإجراءات المتخذة ضده من طرف بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، سبب أزمة حقيقية في سوق الطاقة والغذاء، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط الطاقة بالغذاء، فالزراعة تعتمد على الطاقة بشكل مباشر في الإنتاج من خلال استخدام الوقود والغاز والكهرباء، وبشكل غير مباشر من خلال الكيماويات الزراعية كالأسمدة والمبيدات ومواد التشحيم، وبزيادة أسعار الطاقة تأزمت أسعار المدخلات والمحاصيل الزراعية.

بلغ متوسط سعر خام البرنت 116 دولار في مارس 2022 وذلك بزيادة قدرها 55 % عن شهر ديسمبر 2021، إلا أن الحرب على أوكرانيا بدأت في تعطيل صادرات النفط الروسي مما أثار مخاوف بشأن الامدادات العالمية لأن حصتها تمثل 10%، وبعد شروع المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق التخلي التدريجي عن النفط الروسي شهدت الأسواق انخفاضا طفيفا في أسعار البرنت في حدود 30 دولار، أين سجل أدنى نسبة له في شهر أبريل 2022، وذلك عندما سجل 95 دولار، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

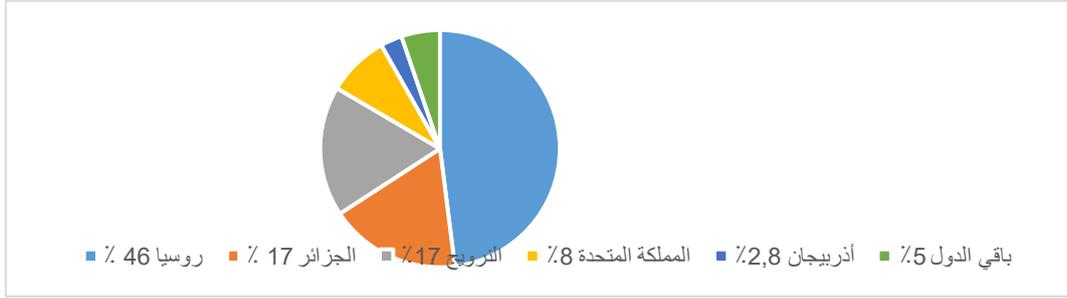
الشكل رقم (09):تطور أسعار البرنت خلال الفترة 2018- 2022



Source: <https://www.boursorama.com/bourse/matieres-premieres/cours/8xBRN/>

يوضح الشكل البياني انخفاض سعر البرنت خلال الثلاثي الأول من سنة 2022، ويرجع ذلك الانخفاض حسب البنك العالمي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بنسبة 2 % (World Bank Group, April 2022, p32)، وتباطؤ معدلات النمو، وتأثير ارتفاع أسعار النفط على الاستهلاك في سنة 2021، كما يرجع الانخفاض أيضا إلى أثر المرونة السعرية للطلب على المنتجات النفطية مثل البنزين والمازوت (قامت العديد من الدول باعفاء البنزين من الضريبة كالمملكة المتحدة)، وعلى الرغم من تخفيض روسيا لانتاجها من النفط بـ 300 ألف برميل يوميا، فذلك الاجراء لم تظهر نتائجه إلا مع بداية الثلاثي الثاني من سنة 2022، حيث قفز البرنت إلى 114 دولار، ليواصل إرتفاعه إلى 122 دولار خلال شهر جوان. إن توقف الدول السالفة الذكر إلى جانب بعض الشركات المستوردة للنفط الروسي بسبب غياب التأمين على الشحنات والضغوطات المتعلقة بالمعاملات، أدى إلى استعادة بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية من انخفاض أسعار الأورال (معيار النفط الروسي)، حيث شهد في المتوسط نسبة إنخفاض في حدود 30% بالمقارنة مع سعر البرنت (FAO, 2022). وعلى غرار دور روسيا على المستوى الدولي في مجال توريد النفط، فهي تحتل مكانة هامة في توريد الغاز حيث تساهم بنسبة 46 % من اجمالي الغاز المصدر إلى أوروبا، وتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا.

الشكل رقم (10): حصة الدول المصدرة للغاز سنة 2021



Source: <https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf>

وعلى عكس أسعار النفط شهدت أسعار الغاز والفحم منذ اندلاع الحرب على اكرانيا ارتفاعا حادا حيث زادت بنسبة 50 % في شهر مارس 2022 بالمقارنة مع شهر فيفري، وتضاعفت بسبعة مرات بالمقارنة مع سنة 2021، كما زادت أسعار الفحم في جنوب إفريقيا بنحو 50 % (world bank group, April 2022, p33).

5. الأوضاع الحالية لمؤشرات أداء الاقتصاد العالمي:

عرفت العديد من مؤشرات الاقتصاد العالمي تدهورا لم تشهده منذ أكثر من أربعين سنة، خاصة بعد توالي الاضطرابات منذ أزمة كوفيد 19، كارتفاع أسعار الطاقة، وندرة المواد الأساسية والوسيلة بعد الحرب على أوكرانيا، وفي ما يلي نبرز أهم المؤشرات المعبرة عن الأوضاع الحالية:

1.5. تباطؤ معدلات النمو:

شهد الاقتصاد العالمي تعافي سريع من أزمة كوفيد 19 وأزمة الركود لسنة 2020، حيث سجل معدل نمو 5.8% في سنة 2021، بعدما سجل انكماش بنسبة -3.3% في سنة 2020، إذ أنه لم يسجل نسبة سالبة منذ أزمة 2009، إلا أنه تأثر مجددا في سنة 2022 مسجلا انكماشاً في حدود 2.9%، ولا تختلف كثيرا وضعية الاقتصاديات المتقدمة عن باقي الاقتصاديات الأخرى من حيث معاملات التأثير بالأوضاع الحالية، متمثلة أساسا في الأزمة الأوكرانية واستمرار انتشار الأوبئة، والشكل البياني التالي يبين تطور معدلات النمو في العالم الاقتصاديات المتقدمة وفي الاقتصاديات الناشئة .

الشكل رقم (11): تطور معدلات النمو خلال الفترة 2019-2022.



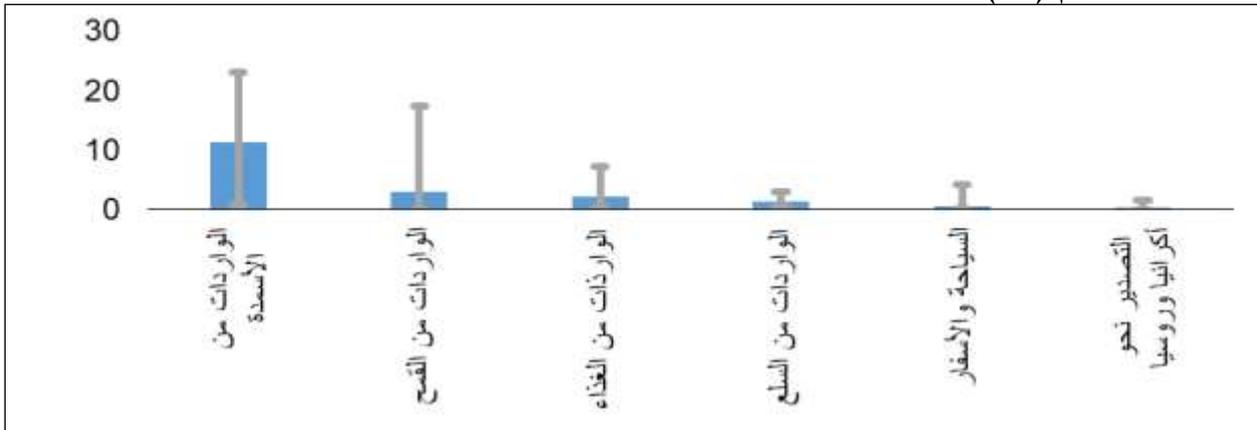
قيم مقدره: 2024-2023

Source: <https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects>

- بالنسبة للاقتصادات المتقدمة: يلاحظ من خلال الشكل أن معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة تعرضت لصدمة أكثر من المتوسط العالمي، إذ سجلت ركود في سنة 2020 في حدود -4.6%، و 2.6% خلال سنة 2022، ويتوقع البنك العالمي أن ينخفض معدل النمو إلى حدود 1.9% سنة 2024، ويرجع ذلك التأثير وفقاً له إلى تأثرها بارتفاع أسعار الطاقة أكثر من باقي الاقتصادات الأخرى، وخاصة منطقة الأورو التي سينخفض بها النشاط سنة 2023 بنسبة 1.6% لذلك السبب، نظراً لاعتمادها على الغاز الروسي بنسبة 40%، بينما لا ينخفض النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة إلا بنسبة 0.3% (World Bank, June 2022, p13).

- بالنسبة للاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية: أحدثت الحرب على أوكرانيا صدمة لدى الدول الناشئة والنامية بسبب الاضطرابات في سلاسل الامداد وارتفاع أسعار الطاقة، نظراً لاعتمادها بشكل كبير على تمديد السلع الأساسية والوسيط من روسيا وأكرانيا، والشكل البياني التالي يوضح ارتباط اقتصادات الدول الناشئة والدول النامية بروسيا وأكرانيا:

الشكل رقم (12): نسبة تأثير وتأثر الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية بروسيا وأكرانيا



Source: World Bank, (2022), Global Economic Prospects, June 2022. Washington, DC: World Bank, p15

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن اقتصاديات الدول الناشئة والدول النامية في علاقة ارتباط قوية بالواردات من روسيا وأكرانيا وخاصة فيما يتعلق بالأسمدة وذلك في حدود 23.2 %، بينما لا تصدر لهما إلا بنسبة 1.6 %، ونتيجة لذلك انخفض معدل النمو في اقتصاديات الدول الناشئة والدول النامية إلى نسبة 3.4 % في سنة 2022، وهي الأفضل بالمقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة ومعدل نمو الاقتصاد العالمي، ويتوقع البنك العالمي أن تتحسن النسبة في سنتي 2023 و2024، وذلك عند حدود 4.2 % و 4.4 % على التوالي.

2.5. الركود التضخمي وتدهور القوة الشرائية:

يعبر الركود التضخمي عن الفترات التي يتزامن فيها الانخفاض في معدلات النمو مع ارتفاع التضخم، حيث سجل هذا الأخير نسبة 7.8 % في أبريل 2022، وهي أعلى نسبة له منذ سنة 2008، أما الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية فقد سجلت نسبة 9.4 %، ويرجع ذلك حسب البنك العالمي إلى عدة عوامل ومن بينها:

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة (World Bank Group, April 2022, p40)

- انقطاع وتذبذب سلاسل الامداد وارتفاع أسعار النقل والشحن.

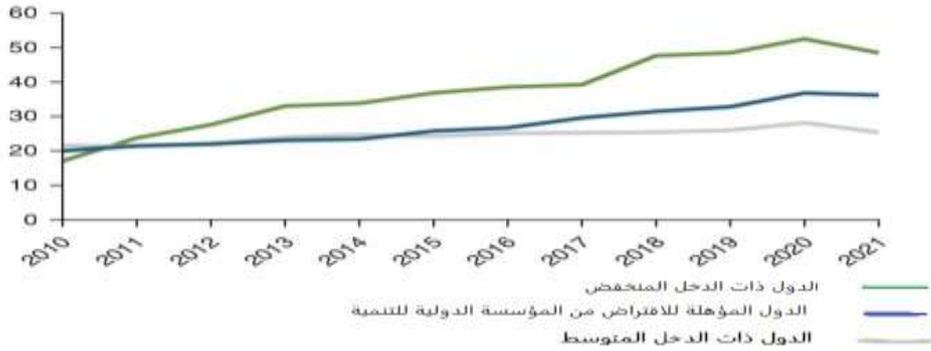
- انخفاض الإنتاج خاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع (World Bank Group, April 2022, p41)

ينتظر أن يتراجع معدل التضخم العالمي إلى نسبة 3.5 % في سنة 2024 (Guénette , 2022, p24) ، وذلك بفعل الأثر الإيجابي التي ستحدثه السياسة النقدية وبالأخص أثر رفع معدل الفائدة المدار في كبح التضخم.

3.5. تفاقم المديونية الخارجية:

أصبحت البلدان الأشد فقرا تنفق أكثر من عشر (10/1) عائدات صادراتها في خدمة الدين العام طويل الأجل والديون الخارجية المضمونة من طرف الحكومات، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها منذ سنة 2000، وذلك حتى قبل أزمة الركود الاقتصادي لسنة 2020، كما أن 60 % من تلك الاقتصاديات وصلت إلى مرحلة المديونية الحرجة (World Bank, April 2022, p12)، إذ بلغ إجمالي مدفوعات خدمة الديون في نهاية سنة 2021، 46.2 مليار دولار، أي ما يعادل 10.3 % من صادراتها من السلع والخدمات و 1.8 % من الدخل القومي الإجمالي والشكل البياني التالي يوضح تطور النسبة الأخيرة خلال الفترة 2010-2021.

الشكل رقم (13): نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل خلال الفترة 2010-2021



Source: World Bank., International Debt Report 2022: Updated International Debt Statistics. Washington, DC: World Bank, 2022,p6.

يلاحظ من خلال الشكل ارتفاع نسبة المديونية إلى إجمالي الدخل القومي بمعدل متزايد خلال الفترة 2010-2021 في مختلف الدول، حيث استقرت بالنسبة الأصناف الثلاثة من الاقتصاديات عند حدود 20٪ خلال سنة 2010، ثم بدأت الفجوة تظهر بين الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط والأخرى ذات الدخل الضعيف خاصة بعد سنة 2016، ويرجع ذلك إلى آثار أزمة الركود الاقتصادي لسنة 2009، إلا أنها عرفت انخفاضا محسوسا خلال أزمة الركود لسنة 2020، ويرجع ذلك إلى كبح فاتورة الاستيراد في مختلف الدول، ويرى البنك العالمي أن نسبة المديونية سترتفع أكثر في الاقتصاديات النامية بعد سنة 2022، ويرجع ذلك إلى دور السياسة النقدية الانكماشية المستخدمة في مواجهة التضخم، والتي سترفع من عبء تكاليف أدونات الخزينة على الحكومات بسبب رفع أسعار الفائدة من طرف البنوك المركزية .

4.5. انعدام الأمن الغذائي:

تدهورت وضعية العديد من الدول النامية والدول السائرة في طريق النمو تجاه الأمن الغذائي بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بعد الجائحة مباشرة، وتفاقت الوضعية أكثر بعد الحرب على أوكرانيا أين شهدت الأسعار مستويات جد مرتفعة للتضخم، والشكل البياني التالي يوضح تضخم أسعار الغذاء في بعض الدول.

الشكل رقم (14): تضخم أسعار الغذاء (فيفري 2022)



Source: World Bank Group. Commodity Markets Outlook: The Impact of the War in Ukraine on Commodity Markets, April 2022. World Bank, Washington, p40.

يبين الشكل أن تضخم أسعار الغذاء في الدول المختارة قد شهدت ارتفاعا رهيبا لم تشهده منذ أكثر من 50 سنة، وتعتبر دولة زمبابوي وتركيا من أكثر الدول التي تعرضت لتضخم أسعار الغذاء وذلك في حدود 75 % و 70 % على التوالي، الأمر الذي أدى إلى رفع عدد الأشخاص المهديين بفقدان الأمن الغذائي إلى 161 مليون شخص خلال سنة 2021، وخاصة في الدول التي تشهد صراعات كالكونغو حيث يتوقع البنك العالمي أن يفقد أكثر 25.9 مليون شخص أمنه الغذائي سنة 2022، و 22 مليون شخص في أفغانستان.

يظهر بوضوح أن وضعية الاقتصاد العالمي من خلال المؤشرات سالفة الذكر تنبئ باستمرار الأزمة وما سيجري عنها من ارتفاع في معدلات البطالة، وزيادة الفقر في الدول النامية وتدهور الظروف المعيشية والاجتماعية.

6. خاتمة:

تختلف أسباب وأشكال الركود الاقتصادي إلا أن نتائجه وآثاره كانت جد متقاربة خلال مختلف الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بتباطؤ معدلات النمو وتزايد معدلات التضخم، أما السياسات المعتمدة للخروج منه فلقد ارتكزت حول الحزمة الجبائية التحفيزية ودعم الأفراد لتفعيل الاستهلاك وتشجيع الاستثمار من وجهة نظر السياسة المالية، أما السياسة النقدية فقد اختلفت السياسة المطبقة في أزمة 1975، وأزمة 1982 عن السياسة المطبقة في الأزمات التي جاءت بعدهما، حيث طبقت خلالهما سياسة نقدية انكماشية لكبح التضخم، وذلك لارتباط الركود بارتفاع قياسي لمعدلات التضخم، فيكفي رفع سعر الفائدة المدار لامتناس التضخم، أما في بداية التسعينيات فقد اعتمدت السياسة النقدية على التوسع بهدف تشجيع الاقتراض والخروج السريع من الأزمة، لأن تكلفة السياسة الانكماشية تكون جد مرتفعة على تقلص النشاط خاصة في الأجل الطويلة، ومع ذلك فلقد تم رفع سعر الفائدة المدار خلال سنة 2022 في مختلف الدول فهي بذلك بمثابة

إشارة للرجوع نحو السياسة النقدية الانكماشية، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة وأسعار السلع نتيجة لصدمة الطلب الإيجابية الناتجة عن عجز الاقتصاديات على إحلال الحصة السوقية الروسية والأوكرانية. تميزت الأوضاع الاقتصادية الحالية بعدة خصوصيات بالمقارنة مع الأزمات الأخرى، لأن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور الاقتصاد العالمي كانت متسلسلة وفي فترة قصيرة تعرض إلى جائحة كوفيد19 وما خلفته من آثار سلبية على السياسات والاقتصاديات، لتليها مباشرة الأثار التي خلفتها الحرب الروسية على أوكرانيا؛ حيث تؤكد من خلال الدراسة أن أثارها لازالت مستمرة إلى ما بعد سنة 2023، وذلك بالنظر إلى درجة تأثير البلدين في النشاط الاقتصادي العالمي وخاصة روسيا لاعتبارها شريك أساسي في سوق الطاقة والغذاء، الأمر الذي جعلها سببا في ظهور العديد من الأزمات؛ إذ أن صعوبة تعويض النفط والغاز الروسي تسبب في نشأة أزمة الطاقة وأزمة غذاء وفقر نظرا لعلاقة الترابط القائمة بين تلك القطاعات، ذلك الترابط ساق من جديد إلى تباطؤ معدلات النمو ووصول التضخم إلى المستويات الحرجة، خاصة في الدول ذات الاعتماد الكثيف على الواردات الروسية والتي يصعب إحلالها من أسواق أخرى بنفس التكلفة، وعليه فكل القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الطاقة الروسية والغذاء والمواد الأولية الموردة من أوكرانيا وروسيا سيستمر بها الضغط حتى بعد الخروج من الأزمة وستكون بذلك أكثر القطاعات تضررا وتأثرا.

7. قائمة المراجع:

- Babajide A., (2019), The Great Recession, in what ways did policymakers succeed and fail?, MONTHLY LABOR REVIEW, November 2019.
- Ball L., and all.,(2017), fiscal policy and full employment, in Confronting Policy Challenges of the Great Recession: Lessons for Macroeconomic Policy, Eskander Alvi, Editor Western Michigan University.
- Barofsky, N., (2012), Bailout: An Insider Account of How Washington Abandoned Main Street While Rescuing Wall Street. New York: Free Press.
- Barou V., Ting B.,(2015), fluctuations et crises économiques, Dunod.
- Bock S. and all.,(2022), Le marché du travail au cours du dernier quinquennat, OFCE Policy brief N 103 , mars 2022.
- Cogan, J.f., Cwik T., Taylor J. B., (2010), and Volker Wieland. "New Keynesian versus Old Keynesian Government Spending Multipliers." Journal of Economic Dynamics and Control 34 (3).
- Dokko J., and all, (2011), Monetary policy and the global housing, Economic Policy , April 2011, Vol. 26, No. 66 .
- European Investment Bank,(2022), How bad is the Ukraine war for the European recovery?,in https://www.eib.org/attachments/publications/how_bad_is_the_ukraine_war_for_the_european_recovery_en.pdf
- FAO,(2022),The importance of ukraine and the russian federation for global agricultural markets and the risks associated with the war in ukraine. In <https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf>.
- Gardner J. and All., (1994)The labor market improves in 1993, Monthly labor review.
- Guénette J.D., and all., (2022), Is a Global Recession Imminent?, World bank, september 2022.
- Heyer E., Timbeau X.,(2020) évaluation de la pandémie de covid-19 sur l'économie mondiale, Revue de l'OFCE, N 166.

- Kose, M. A., and Terrones M. E., (2015). Collapse and Revival: Understanding Global Recessions and Recoveries. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Lucas Robert E., (2007). Remarks on the influence of Edward Prescott, Economic Theory , Vol. 32, No1.
- Mian A. , and Sufi A., (2012). The Effects of Fiscal Stimulus: Evidence from the 2009 Cash for Clunkers Program." Quarterly Journal of Economics 127 (3).
- Taylor, J.B., (2009). The Lack of an Empirical Rationale for a Revival of Discretionary Fiscal Policy." American Economic Review 99(2).
- Taylor John B.,(2014),The Role of Policy in the Great Recession and the Weak Recovery, The American Economic Review , Vol. 104, No. 5.
- Taylor John B.,(2017) les leçons de la grande récession, la revue COMMENTAIRE, N° 156.
- Rubin Jeff and Buchanan Peter(2008), What's the Real Cause of the Global Recession?, CIBC World Markets Inc, StrategEcon – October.
- Walsh C.,(1993), What Caused the 1990-1991 Recession?, Economic review, FRBSF, N2.
- Wirth V.G., Rivaud S.,(2010), Reprise américaine : quel contenu en emplois ?, Économie et Prévision n° 195-196.
- Wolf martin, (2012). ,A Slow Convalescence under Obama, in Financial Times, October 24, <https://www.ft.com/content/791fc13a-1c57-11e2-a63b-00144feabdc0>, date de consultation : le 7/09/2022.
- UNCTAD,(2022), The impact on trade and development of the war in Ukraine, mars 2022.
- United Nations, (2022),impact of war in ukraine on food, energy and finance systems, BRIEF NO1, 13 April 2022.
- World Bank Group (2022), Commodity Markets Outlook: The Impact of the War in Ukraine on Commodity Markets, April 2022. World Bank, Washington.
- World Bank, (2022), Global Economic Prospects, June 2022. World Bank, Washington.
- World Bank,(2022). International Debt Report 2022: Updated International Debt Statistics. Washington, DC: World Bank.
- <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-g20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency>
- https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/wts2021_f/wts21_toc_f.htm (date de consultation : le 10/11/2022)
- <https://www.statista.com/chart/27181/least-developed-countries-dependent-on-wheat-from-russia-ukraine/> (date de consultation le 21/09/2022)